

## محاضرة: أحداث تقع بعد إقفال الحسابات

### NAA 560

يوفر المعيار متطلبات وإرشادات تركز على المعالجة المناسبة والإفصاح عن الأحداث التي تقع بعد تاريخ التقرير والتي تصل إلى انتباه المدقق.

#### I. مقدمة

- يتناول مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالأحداث بعد فترة التقرير
- يتم التمييز بين الأحداث التي تقدم دليلاً على الظروف في تاريخ التقرير مقابل الأحداث التي تقدم دليلاً على الظروف في تاريخ التقرير. تلك التي تنشأ بعد ذلك

تحدد المقدمة النطاق والسياق. وينطبق المعيار على جميع الأحداث التي تحدث بعد تاريخ التقرير، وهو التاريخ الأساسي للبيانات المالية. يتم تحديد نوعين من الأحداث اللاحقة - تلك التي تقدم أدلة حول الظروف الموجودة في تاريخ التقرير وتلك التي تقدم أدلة حول الظروف الناشئة بعد ذلك. إن تاريخ إصدار تقرير مدقق الحسابات ونشر البيانات المالية يعتبر أيضاً بمثابة تواريخ رئيسية.

#### II. الإجراءات المطلوبة

##### الأحداث بين تاريخ التقرير وتاريخ تقرير المراجع

- تنفيذ إجراءات التدقيق لتحديد الأحداث التي تتطلب التعديل أو الإفصاح
- مراجعة المعاملات، أسئلة الإدارة، قراءة محاضر الاجتماعات
- تحديد ما إذا كانت هذه الأحداث تنعكس بشكل مناسب في البيانات المالية
- الحصول على تمثيل مكتوب لجميع الأحداث التي تم حسابها بشكل صحيح

يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات المراجعة لتحديد الأحداث التي تتطلب التعديل أو الإفصاح والتي تحدث خلال تاريخ إصدار تقرير المراجعة. على سبيل المثال، مراجعة المراسلات القانونية للتعرف على الدعاوى القضائية أو تسوية مطالبات التأمين. إن تحديد الاعتراف المحاسبي المناسب يتضمن الحكم بناءً على نوع الحدث. يوفر تقييم المخاطر المعزز والاختبارات المخصصة تأكيداً على الفترة الواقعة بين تاريخ التقرير وتوقيع المدقق.

##### الأحداث التي تلي تاريخ تقرير مراقب الحسابات

بالنسبة للأمور التي تسترعي الانتباه والتي قد تتطلب تعديل البيانات المالية:

- ناقش مع الإدارة وحدد ما إذا كانت هناك حاجة للتعديل
- في حالة التعديل، قم بتنفيذ إجراءات التدقيق على التعديل وإصدار التقرير المعدل/الجديد
- إذا كان التعديل يتعلق فقط بحدث لاحق، فيمكن تقييد الإجراءات والتقرير
- إذا لم يتم تعديله عند الحاجة بسبب الآثار المادية، قم بتعديل الرأي أو الإخطار بعدم النشر

يحدد المعيار إجراءات المدقق المطلوبة للأحداث الجوهرية التي تتطلب تعديل البيانات المالية والتي تسترعي انتباههم بعد إصدار تقريرهم ولكن قبل نشر البيانات رسمياً. على سبيل المثال، تنبيه المسؤولين عن الحوكمة إلى أن معاملة البيع الوشيكة التي يتم الإبلاغ عنها لاحقاً ستتطلب إعادة بيان لبعض الأصول. وبدلاً من ذلك، إذا حدثت تسوية غير متوقعة بعد تاريخ التقرير الذي أكد حالة الطوارئ الحالية، فإن إبلاغ الإدارة بالإفصاح من شأنه أن يعزز الامتثال.

### الأحداث بعد نشر البيانات المالية

- لا يوجد التزام بتنفيذ إجراءات التدقيق

وبما أنه قد تم بالفعل تقديم التأكيد من خلال تقرير مدقق الحسابات المستقل، فليس هناك حاجة إلى إجراءات تدقيق إضافية للأحداث التي تنشأ بعد النشر. ومع ذلك، تحتفظ المنشأة بالدفاتر والسجلات التي تتضمن المزيد من المحاسبة وإعداد التقارير للمستخدمين.

### III. توثيق

- إجراءات التوثيق التي يتم تنفيذها في الأحداث اللاحقة
- توثيق المناقشات مع الإدارة والقرارات التي تم التوصل إليها

يعد التوثيق عنصراً حاسماً في الالتزام بمعايير المراجعة، خاصة فيما يتعلق بالأحداث اللاحقة وإجراءات المدقق. ويشمل الصيانة الدقيقة للسجلات الشاملة. ويتضمن ذلك التوثيق التفصيلي لإجراءات التدقيق التي تم إجراؤها لتحديد وتقييم الأحداث اللاحقة حتى تاريخ إصدار التقرير. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتضمن الاحتفاظ بسجلات لاستنتاجات المدقق فيما يتعلق بالمعالجة والكشف عن الأحداث التي تم تحديدها لاحقاً. علاوة على ذلك، يعد التوثيق الشامل ضرورياً للمناقشات التي تتم مع الإدارة والأفراد المسؤولين عن الحوكمة، مع تحديد القرارات المتخذة بشأن الأمور التي تم تحديدها بعد تاريخ تقرير المدقق. قد تتطلب هذه الأمور تعديلات أو إفصاحات إضافية في البيانات المالية. ويتم أيضاً توثيق قرار المدقق فيما إذا كان التعديل ضرورياً وأساس التوصل إلى هذا القرار. وأخيراً، فإن أي إجراءات إضافية تتم بعد إصدار التقرير، وخاصة إذا تم إجراء تعديل، يجب أن تكون موثقة بشكل شامل.

---

كخلاصة: يحدد معيار التدقيق الجزائري 560، الذي يحمل عنوان "الأحداث اللاحقة"، مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بالأحداث التي تقع بين تاريخ البيانات المالية وتاريخ تقرير المدقق. ويتطلب المعيار من المدققين الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة حول مثل هذه الأحداث لتقييم ما إذا كانت قد تحتاج إلى تعديل أو إفصاح في البيانات المالية. ويميز معيار التدقيق الجزائري 560 بين نوعين من الأحداث اللاحقة: تلك التي تقدم أدلة إضافية حول الظروف القائمة في تاريخ البيانات المالية (النوع 1) وتلك التي تشير إلى الظروف الناشئة بعد تاريخ البيانات المالية (النوع 2). ويكون المدقق ملزماً بتنفيذ إجراءات محددة، بما في ذلك إجراءات الاستفسار والتحليل، لتحديد وتقييم مثل هذه الأحداث. يؤكد المعيار على أهمية الحفاظ على التواصل مع الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة للبقاء على اطلاع بالتطورات التي قد تؤثر على البيانات المالية. ويضمن الالتزام بمعيار التدقيق الجزائري 560 قيام المدققين بمعالجة الأحداث اللاحقة بشكل مناسب، مما يعزز موثوقية وأهمية التقارير المالية.

---